العمالة الوافدة وتأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وسبل معالجتها

أ.م.د. أحمد عباس عبدالله الدليمي
ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

فؤاد حاتم كنة
طالب ماجستير

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.31

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١٦ تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/٢٦

المستخلص

يعد موضوع العمالة الوافدة (Immigrants Workers) من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين لاسيما للمهتمين بسوق العمل العربي، إذ أصبحت العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي بصورة عامة والعراق خاصة من الظواهر المقلقة التي تعاني منها تلك الدول، وكان لزيادة الايرادات النفطية عاملاً مشجعاً لجذب العمالة إلى تلك الدول، إذ استقبلت دول الخليج العربي لوحدها المئات من العمالة الوافدة وزجهم في مختلف المهن والأعمال.

وفيما يخص العراق فقد أصبح موضوع العمالة الوافدة محط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة المضطردة في أعداد العاملين الأجانب الوافدين إلى العراق واستحواذهم على بعض فرص العمل المتوافرة فيه لاسيما بعد عام (2003)، الذي شهد تغيير نظام الحكم فيه وتحول اقتصاده من الاقتصاد ذات التخطيط المركزي (الشمولي) إلى اقتصاد السوق (الحر) الذي سهل من عملية استقدام العشرات من العمالة الأجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي بعدِّه جزءاً من المنظومة الدولية وتماشياً مع توجهات العولمة (Globalization) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) الداعية إلى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون أية عراقيل، وعلى ضوء ذلك قامت عدد من الشركات ومكاتب العمل والتشغيل الخاصة التي ظهرت مع التغيير الحاصل في العراق باستقدام العشرات من العمالة الأجنبية ومن مختلف الجنسيات لاسيما من دول شرق آسيا كالهند وباكستان وسيريلانكا وبنغلاديش وغيرها، وفق عقد يبرم معهم لمدة سنتين على أن تمنح المكاتب المستقدمة لهم مبلغاً من المال يتراوح ما بين (500-1000) دولار كتغطية لتكاليف السفر والحصول على الموافقات الأمنية وباقي الإجراءات اللاحقة لاسيما وإن العمالة الوافدة أصبحت مرغوبة كونها تتميز بانخفاض أجورها اليومية وتحملها العمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة المحلية، وقد زاد هذا التوجه باستقدام العمالة الوافدة من تفاقم مشكلة البطالة لاسيما في صفوف الشباب العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين (15-30) سنة، إذ تركت تلك المشكلة آثاراً سلبية على وضعهم المعاشي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في بحثنا من خلال استعراض مفهوم العمالة الوافدة وأسبابها وتأثيراتها السلبية والايجابية على الاقتصاد العراقي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج٢) أيلول / ٢٠٢١
الصفحات: ٧٧-٨٩

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال بيان تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل في العراق بعد عام (2003) والتي أدت إلى زيادة ظاهرة البطالة بين صفوف الشباب العراقيين لاسيما من حملة الشهادات الجامعية مع بيان أسبابها وآثارها والحلول المقترحة بمعالجتها.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث من إن استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة يزيد من تفاقم ظاهرة البطالة في العراق بل وتترك آثاراً سلبية على سوق العمل في العراق والتي تلقي بظلالها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (إن العمالة الوافدة للعراق تركت آثاراً سلبية على برامج مكافحة البطالة التي يعاني منها سوق العمل العراقي).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. توضيح مفهوم العمالة الوافدة وأسباب تزايدها لاسيما بعد عام (2003).
٢. بيان الآثار السلبية والايجابية لعمالة الوافدة على وضع سوق العمل العراقي.
٣. بيان الجوانب القانونية والتشريعية الخاصة باستقدام العمالة الوافدة للعراق.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي – التحليلي بعدّه أحد أساليب البحث العلمي المتبعة في كتابة البحوث العلمية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة مطاليب وكل مطلب تضمن فقرتين:

المطلب الأول: مفهوم العمل لغة واصطلاحاً وأهميته:

مفهوم العمل: يعرف العمل (Labour) بأنه ذلك النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد أو مجموعة الأفراد خلال فترة زمنية معينة ويعد العمل المصدر الرئيسي لإنتاجية المجتمع وتطويره (الطاقة وعجلان، 2008: 19)، كما يعرف بأنه مجموعة من القرارات التي توجه مساعي الشخص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وتعكس خصائص شخصيته الفريدة، إذ يمكن تحديد القرارات المهنية المناسبة بناءاً على قيم الفرد الأساسية وما يكمل سماته الشخصية (الطاقة وعجلان، 2008: 19).

وعليه فإن **العمل لغة:** هو مهنة أو وظيفة أو جهد مبذول أو هو كل ما يبذله الفرد من جهد شاق في سبيل الحصول على منفعة ما سواء كانت هذه المنفعة شخصية أو مجتمعية.

والعمل اصطلاحاً: فيقصد به مجموعة المهام والأمور الموكلة إلى شخص ما بموجب عقد معين يبرم بلزم الشخص المعني بأدائها في الوقت والمكان المعين مقابل مبلغ من المال يدفع من قبل الطرف الأول للطرف الثاني (أبو خزام، 2018: 20).

وعليه يمكن القول بأن العمل ما هو إلا جهد يبذله العامل المكلف بأداء عمل ما من أجل الحصول على أجر مقابل ذلك العمل المبذول.

أما بخصوص **أهمية العمل**: فإنه يعد الأداة الرئيسية والأساسية التي يتم من خلالها قيام الأفراد أو الجماعات بتحقيق أهدافهم في الحصول على حياة كريمة وعيش رغيد، لذلك فالعمل يعد جزءاً لا يتجزأ من الحياة، إذ أنها تستمد معناها ومغزاها من امكانية وقدرة الفرد المعني على الإنتاج والعطاء وتقديم الأفضل، كما إن العمل المنتج يمكن الأفراد العاملين من التحكم بوجودهم من خلال اكتسابهم المهارة والمعرفة وترجمة الأفكار والقيم الى شيء ملموس، ولهذا أصبح العمل الركن الأساسي للضرورات البشرية وتقدمها وتطورها في المستقبل، ولهذا استطاع الإنسان من خلال العمل مستقلاً قدرته الجسمانية والفكرية من السيطرة على الطبيعة وسد حاجاته المختلفة من المأكل والملبس والسكن، من هنا يأتي دور العمل وأهميته في حياة ذلك الإنسان ولولا العمل لما تمكن من التأثير على محيطه وإخضاعه إلى حدٍ كبير لإرادته، ولهذا كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان وثروته بل يعد هو خالق تقدم الإنسان وازدهاره وتطوره ووصوله إلى العالمية، كما إن العمل يعد من جهة أخرى محرراً للإنسان من مملكة الحيوان، إذ تعلم من خلال كفاحه الطويل مع الطبيعة من أجل البقاء والعيش وزيادة النسل من بني جنسه، ولذلك لا يعد العمل هو أساس نشوء المجتمعات البشرية فقط وإنما هو الأساس في تطور هذه المجتمعات من خلال ميل أفراد هذه المجتمعات نحو التجمع وإقامة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم والتي تقوم على علاقات التبادل بين الأفراد (طاقة وعجلان، 2008: 25-26).

إذن يمكننا القول إن العمل هو الطريقة التي يتم من خلالها تحقيق التطور والازدهار في حياة الإنسان أو الفرد العامل من أجل إعالة نفسه وعائلته.

أما بخصوص مفهوم العمالة والعمالة الوافدة:

العمالة: ومفردها عامل وهو من يعمل في مهنة أو حرفة أو صنعة ما أو هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله والجمع عمال. وتعرف العمالة بأنها جمع عمال ومفردها عامل والعامل هو كل من ارتبط بعقد عمل بغض النظر عن نوع المهنة التي يزاولها (العيثم، 2008: 2)، ومن جهة أخرى عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة (1991)، العامل بأنه الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً معيناً مقابل أجر ما في دولة ليست من رعاياها. وتعرف العمالة إجرائياً بأنهم الأشخاص الذين يقومون بإنتاج سلعة أو تقدم خدمة ما مقابل حصولهم على أجر معين. وعليه يمكن القول بأن العمالة ومفردها عامل كما ذكرنا هم الأشخاص الذين يعملون في بلد ما مقابل حصولهم على أجر معين مقابل تأديتهم لذلك العمل من أجل تلبية متطلبات حياتهم اليومية من مأكل ومشرب وملبس وباقي الاحتياجات الأخرى.

أما فيما يتعلق **بالعمالة الوافدة**: ومفردها وافد وهو اسم فاعل من الفعل وفد على القوم وإليهم يفد وفداً ووفوداً ووفادة. والوافد بصفة عامة هو ذلك الشخص أو الفرد الذي قدم إلى بلد غير بلده الأصلي من أجل عمل ما أو لغرض معين سواء كان قدومه إلى ذلك البلد يقصد العمل أو الزيادة أو السياحة وغيرها. ويعرف أيضاً الوافد إجرائياً بأنه كل شخص قدم مثلاً إلى العراق سواء كان عن طريق البر أو الجو أو البحر بقصد العمل سواء بتأشيره الدخول أو بدونها (غينم، 2014: 50).

والعمالة الوافدة: يقصد بها الأشخاص أو العاملين الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه وإن كانوا بعيدين عن نظره مقابل أجر معين. أو هم تلك الأيادي العاملة القادمة إلى بلد ما لغرض العمل سواء كانوا القادمين من بلدان عربية أو آسيوية أو غير ذلك.

ومن جهة أخرى اعتمدت منظمة الهجرة الدولية الاتفاق الدوري الذي انعقد في بالي بإندونيسيا عام (2005)، الذي يبين بأن العمالة الوافدة يقصد بها من غير ابن البلد المعني والذي يحمل جنسية بلد ما (الأمم المتحدة، 2015: 16).

ومن جهة أخرى عرفت العمالة الوافدة إجرائياً بأنهم الأفراد والأجانب الذين يدخلون بلد ما بصورة نظامية أي إنهم حصلوا على تأشيرة الدخول الأصولية من إحدى ممثليات العراق مثلاً في الخارج أو قد يكون دخولهم بطريقة غير نظامية (تهريب) لغرض العمل وذلك عبر منافذ البلد الحدودية سواء كانت برية أو بحرية وغيرها. وأخيراً يمكننا القول بأن العمالة الوافدة ما هي إلى مجموعة الأشخاص العاملين الذين قدموا إلى بلد ما سواء بطرق قانونية أو غير قانونية للعمل فيه مقابل أجر معين وبحسب الاتفاق بين الطرفين.

المطلب الثاني: أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول العالم المختلفة سواء كانت متقدمة أم نامية ومنها العراق بعدِّه من الدول النامية، وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء هذه المشكلة واستفحالها بسبب ما تعرض له العراق بعد عام (2003)، من تدمير لكل مرتكزاته الأساسية من البنية التحتية وغيرها، فضلاً عن الأسباب الأخرى المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه يمكن إجمال تلك الأسباب وفق الجوانب المذكورة وكما يأتي:

١. الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية لظاهرة البطالة واحدة من أكثر الأسباب انتشاراً والتي تشهدها الساحة اليوم، ويمكن أن ندرج هذه الأسباب بالنقاط الآتية: (الصباح، 2000: 3)

أ. إحلال الآلة لاسيما الالكترونية محل الأيدي العاملة في الكثير من الدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرها، مما أثر وبشكل واضح على موقف العمال من تلك الوظائف.

ب. ازدياد عدد العاملين أو الموظفين مع قلة توافر فرص العمل أو الوظائف المعروضة في سوق العمل بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي يشهده قطاع الأعمال لاسيما وإن هناك مئات الخريجين من حملة الشهادات وبمختلف الاختصاصات يبحثون عن العمل فلا يجدوه؟

ت. إحلال العمالة الأجنبية الوافدة محل العمالة المحلية بسبب قلة الأجور والرواتب التي يتقاضاها العامل الوافد مقارنة بالعامل العراقي مع ساعات عمل أكثر قد تصل إلى (13) ساعة عمل يومياً.

ث. الفساد المالي والإداري الذي استشرى في أغلب مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها ودوائرها الحكومية، فضلاً عن المحسوبية والمنسوبية التي فاقمت من هذه الظاهرة.

٢. الأسباب الاجتماعية:

وهي تلك الأسباب التي تتعلق بتركيبة المجتمع العراقي والذي يتأثر بالأسباب الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالبطالة ويمكن ايجاز تلك الأسباب بالآتي:

أ. ارتفاع معدلات النمو السكاني يقابله انتشار ظاهرة الفقر الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافر فرص العمل أو وظائف للأيدي العاملة، إذ بلغ معدل نمو العمالة العراقية بحسب بعض الإحصائيات إلى ما يقارب (1.5%) سنوياً لاسيما بعد عام (2003).

ب. الهجرة من الريف إلى المدينة أثرت وبشكل واضح على فرص العمل التي كانت متاحة أمام الأفراد في المدينة.

ت. عدم الاهتمام بتطوير قطاعي التعليم والصحة مما أثر وبشكل واضح على مستوى الوعي الثقافي والصحي لأبناء البلد.

ث. غياب التنمية الاجتماعية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يوفرها القطاع الاقتصادي للمنشآت وغيرها.

٣. الأسباب السياسية:

ترتبط الأسباب السياسية بالوضع السياسي للبلد والظروف المحيطة، ويمكن إجمال الأسباب السياسية التي تقف وراء زيادة معدلات البطالة بالآتي: (عبدالقادر، 2011: 14)

أ. قيام سلطة الائتلاف المؤقتة بحل أفراد الجيش السابق وباقي الأجهزة الأمنية ومنشآت التصنيع العسكري وغيرها أثرت وبشكل واضح على سوق العمل في العراق.

ب. العمليات العسكرية التي قام بها الجيش ضد الإرهاب أدى إلى تعاظم الانفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار وتوجيه أغلب الموارد المالية نحو النفقات العسكرية لتمويل العمليات العسكرية المذكورة.

ت. قرار تحرير التجارة وانفتاح العراق على محيطه الخارجي أثر وبشكل واضح على موقف العمالة المحلية من جهة وعلى الصناعة المحلية والسوق العراقية من جهة أخرى.

ث. الديون الخارجية المترتبة على العراق وفوائدها والزامه بدفع التعويضات لعدد من الدول المؤسسات أوقع العراق في شرك المديونية الخارجية التي أثرت وبشكل واضح على وضعه الاقتصادي والسياسي.

فضلاً عن عوامل أخرى تقف وراء أسباب البطالة في العراق.

أسباب تزايد استقدام العمالة الوافدة للعراق:

شهد العراق بعد عام (2003) تغيرات واضحة شملت أغلب نواحي الحياة فيه وصولاً إلى استقدام العمالة الأجنبية وبأعداد كبيرة عن طريق مكاتب التشغيل التي هي الأخرى ظهرت إلى الواجهة بعد العام المذكور، إذ استطاعت مع بعض شركات السياحة والسفر التابعة للقطاع الخاص من استقدام العشرات مع العمالة الوافدة ومن جنسيات مختلفة لاسيما الآسيوية على الرغم ما يعانيه أبناءه من استشراء ظاهرة البطالة بين صفوفهم والتي وصلت إلى أكثر من (30%) خلال عام (2016)، ويعود السبب في ذلك الاستقدام الى الصفات التي تحملها العمالة الوافدة والتي لا تتوافر بالعمالة المحلية، إذ تتميز العمالة الوافدة بالخبرة والمهارة في بعض المجالات والأعمال، إذ تتركز العمالة الوافدة الماهرة في المجالات الطبية وغيرها، بينما العمالة غير الماهرة تتركز بالعمل في المطاعم والفنادق والمولات والمحلات ومحطات تعبئة الوقود وغيرها. وقد تركزت تلك العمالة في المحافظات (بغداد، والبصرة، والمحافظات الشمالية) بشكل أساسي (سلمان، 2019: 4) والجدول (1) يبين توزيع العمالة الوافدة على المحافظات العراقية ونسبة كل محافظة من تلك العمالة.

الجدول (1) توزيع العمالة الوافدة على المحافظات العراقية ونسبة كل محافظة من تلك العمالة

ت	المحافظة	نسبة العمالة الوافدة في كل محافظة
1	كركوك	%8
2	دهوك	%10
3	اربيل	%19
4	بغداد	%21
5	البصرة	%21
6	السليمانية	%21
		%100

Source: Sanger Salih Yusuf, (2018), Making Aliving Beyond The Borders: Foreigu Workers Living Conditions in the Kurdistion Region.

فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاملين الوافدين إلى إقليم كردستان (4815) عامل وعاملة يمثلون (33) دولة طلبوا تأشيرة الدخول إلى المحافظات الشمالية، وقد حصل (4589) عامل منهم على تأشيرة الدخول بينما لم يحصل (22) عامل على ذلك بسبب رفض سلطات الإقليم في شمال العراق منحهم تأشيرة الدخول إلى المحافظات الشمالية بدواعي أمنية أو غيرها، وإن (320) من العمالة الوافدة يعملون في بيوت ومنازل المواطنين في الإقليم (Yusuf,2018:5).

وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء تزايد استقدام العمالة الوافدة إلى العراق وهي كالآتي: (عبدالرضا، 2008: 5)

١. تحسن وضع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، وزيادة معدلات نموه بنسب واضحة، فضلاً عن ارتفاع دخل الفرد العراقي هذه الأسباب وغيرها شجعت هؤلاء العاملين من التوجه نحو العراق بحثاً عن فرص العمل.
٢. انخفاض أجور العمالة الأجنبية الوافدة مقارنة بالعمالة المحلية، يعد انخفاض أجور العمالة الوافدة إلى العراق واحدة من الأسباب الرئيسية التي جذبت الأنظار إليها واستقدامها للعمل في العراق، إذ بلغ الأجر الشهري للعامل الواحد ما بين (400-450) دولار شهرياً وساعات عمل قد تصل إلى (13) ساعة يومياً.
٣. عدم وجود عراقيل أمام دخول العمالة الوافدة إلى العراق إذ تشير تقارير عدد من الجهات المعنية إن هناك العديد من العمال الأجانب دخلوا إلى العراق بتأشيرات سياحية دون الحصول على تصاريح عمل من الجهات الرسمية المعنية.
٤. توافر فرص عمل للعمالة الوافدة يتجنبها العمال العراقيين لاسيما أعمال النظافة والعمل في البيوت وغيرها.
٥. ارتفاع مستوى دخل الفرد العراقي: شهد دخل الفرد العراقي لاسيما الموظف الحكومي بعد عام (2003)، تحسناً ملحوظاً إذ بلغ متوسط دخل الفرد العراقي (الموظف) بحدود (800) ألف دينار بعد ما كان لا يزيد عن (3000) آلاف دينار شهرياً.
٦. امتناع بعض أصحاب الفنادق والمحلات التجارية والمطاعم والمولات وغيرها عن تشغيل العمال العراقيين لأسباب عديدة والاستعاضة عنهم بالعمالة الأجنبية الوافدة.
٧. ضعف مهارة العمالة المحلية مقارنة بالأجنبية أدى إلى استقدام العمالة الأجنبية التي تتفوق على العمالة العراقية بالكثير من الأعمال.
٨. يعد العراق من الدول ذات الإمكانيات المادية الكبيرة بحكم امتلاكه للثروة النفطية وغيرها وما تدره من موارد مالية كبيرة تقدر بملايين الدولارات سنوياً جذب أنظار تلك العمالة للقدوم للعراق.

هذه الأسباب وغيرها مهدت الطريق أمام العمالة الوافدة كي تطرق أبواب العراق باحثة عن فرص عمل فيه بحكم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق:

أصبح موضوع العمالة الوافدة من المواضيع التي حظيت باهتمام واضح من قبل المعنيين بهذا الشأن لاسيما بعد عام (2003)، مما جعل العراق بعد هذا العام محط أنظار دول العالم بسبب حالة انفتاحه على العالم الخارجي وعلى كافة المجالات والأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وغيرها.

مما شجع ذلك مواطني الدول الأخرى خاصة الآسيوية منها من التوجه صوب العراق على أمل البحث والحصول عن فرص عمل فيه متخذة تلك الهجرة أشكالاً مختلفة منها ما هو (قانوني) وفقاً للأعراق والأصول المتبعة في الهجرة الدولية وأخرى (غير قانونية) اتخذت هي الأخرى طرقاً مختلفة، وهناك شروط قانونية تتعلق باستقدام العمالة الوافدة والتي فرق فيها المشرع العراقي بين العامل الأجنبي الذي يأتي من خارج العراق والمقيم فيه، فالأجنبي الموجود خارج حدود العراق والذي يروم القدوم إليه والعمل فيه هيئة المجال أمام المشرع القانوني لوضع شرطين أساسيين من أجل دخول العامل الأجنبي للعراق والعمل فيه وهذين الشرطين هما: (عبدالرضا، 2018: 6)

الشرط الأول: الحصول على الإجازة أو رخصة العمل بالعراق:

ضمن هذا الشرط الخاص بحصول المواطن الأجنبي الوافد إلى العراق من أجل العمل نصت المادة (28) من قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة (2015)، على ما يأتي: (يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة كانت ما لم يكن حاصلاً على إجازة العمل التي تصدرها وزارة العمل مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير المعني).

أما ما يتعلق بالمادة (29) من ذات القانون فقد نصت على الآتي: (يحظر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل) فقد جاءت الشروط أعلاه لكي تضمن عدم دخول أي عامل اجنبي إلى الأراضي العراقي بطرق غير مشروعة ما لم يحصل على إجازة العمل المعمول بها في العراق حفاظاً على الأمن الوطني للبلد من مخاطر العمالة الوافدة المخالفة للقانون (عبدالرضا، 2018: 10).

وأما ما يتعلق بشروط منح الإجازة للأفراد الوافدين فهي كالآتي:

١. بيان حاجة العراق إلى الأيدي العاملة الأجنبية وأعدادها وفق حاجة الاقتصاد العراقي من تلك العمالة وفق ما هو معمول به بعد أن يتم تثبيت ذلك من دائرة العمل والتدريب المهني والجهات الأخرى ذات العلاقة.
٢. الحصول على تأييد الجهات الأمنية المختصة بعدم وجود ما يحول دون اشتغال هؤلاء العاملين في العراق.

هذه الشروط المتعلقة بمنح الإجازة وجدت أيضاً من أجل المحافظة أيضاً على سلامة الوافد الأجنبي للعراق.

الشرط الثاني: الدخول للعراق بطرق مشروعة:

بعد أن يتم استحصال كافة الشروط الخاصة بدخول الأجانب للعراق عندئذ يتم دخول العامل الأجنبي الوافد بطريقة مشروعة وفقاً للقوانين والانظمة الخاصة بذلك ومنها أنظمة الإقامة والعمل والتنقل بعد حصول المواطن الوافد على الموافقات الأصولية من السلطات المختصة انسجاماً مع قوانين الإقامة الخاصة بالأجانب خاصة القانون رقم (18) لسنة (1978) المادة (6) التي تنص على: (الموافقة على دخول الأجنبي إلى الأراضي العراقية بعد أن يتم تأشير جواز سفره من القنصل العراقي أو من يمثله أو أي جهة أخرى ترعى مصالح العراق في الخارج أو من يخوله الوزير المعني) (الصباح، 2015: 5).

وعليه يمكننا القول إن هناك العديد من الفقرات التي تقع ضمن هذا الإطار القانوني الخاص بدخول الأجانب إلى الأراضي العراقية والإقامة فيها، غير إننا ركزنا ضمن هذه الفقرة على الجوانب الأساسية التي ركز عليها المشرع العراقي.

الآثار السلبية والايجابية للعمالة الوافدة للعراق:

أثارت موجة تدفق العمالة الأجنبية الوافدة للعراق وبأعداد قد تكون كبيرة بحسب وجهة نظر أصحاب الشأن مخاوف أبناء الشعب العراقي من العاملين تحديداً ومن الأجهزة الأمنية المختلفة، إذ يرى هؤلاء وغيرهم من المعنيين بهذا الشأن ومنهم نقابة العمال الممثل الشرعي لعمال العراق بأن العمالة الوافدة قد تركت آثاراً سلبية على سوق العمل في العراق وإن ما يقارب من (200) ألف عامل أجنبي أصبحوا يسيطرون على سوق العمل في محافظات العراق المختلفة ويزيدون من معاناة العامل العراقي الذي يبحث عن فرص للعمل في الداخل فيجد من ينافسه عليها وندرج في أدناه أبرز الآثار السلبية للعمالة الوافدة للعراق وكما يأتي: (الزبيدي، 2019: 2)

١. الضغط على السلع والخدمات وبالتالي ترتفع أسعارها، إذ تحصل العمالة الوافدة على خدمات الصحة واستخدام الموافق العامة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة التي تقدمها الدولة.
٢. إعاقة برنامج تنمية الموارد البشرية لاسيما في ظل تزايد أعداد العمالة الوافدة للعراق عام بعد آخر.
٣. قد تؤثر العمالة الوافدة على وحدة المجتمع وتماسكه وربما تؤدي إلى حدوث مشاكل مع أبناء البلد وغيرهم.
٤. الأفكار والمعتقدات الدينية التي تحملها العمالة الوافدة قد تؤثر على أفكار وعادات ومعتقدات أبناء الشعب العراقي.
٥. ربما يوجد من بين العمالة الوافدة من هم مصابين بالأمراض المعدية لربما تؤثر على صحة المواطن العراقي.
٦. عدم وجود تخطيط في اختيار العمالة الوافدة وإنما يتم بصورة عشوائية قد لا تعرف أي معلومات عن العامل الوافد وبصورة دقيقة.

أما بخصوص الآثار الايجابية للعمالة الوافدة:

مثلما للعمالة الأجنبية الوافدة آثاراً سلبية على سوق العمل العراقي، بالمقابل لها آثار ايجابية خففت في مجالات معينة من المشكلات التي يعاني منها سوق العمل العراقي، منها ما يتعلق ببعض الأعمال التي يرفض العمال المحليين من تأديتها مثل الأعمال المتعلقة بالنظافة والعمل في البيوت، كذلك إن العمالة الوافدة لها القدرة على تحمل الظروف الجوية القاسية صيفاً وشتاءاً أو العمل لساعات طويلة دون تذمر أو المطالبة بزيادة الأجر اليومي ويمكن أن ندرج في أدناه الآثار الايجابية للعمالة الوافدة وكما يأتي: (سلمان، 2019: 5)

١. إن العمالة الوافدة للعراق حققت معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص نظراً لانخفاض أجورها اليومية مقارنة بأجور العمالة المحلية.
٢. أسهمت العمالة الوافدة لاسيما المؤهلة والمتدربة بتوفير تكلفة التدريب والتأهيل وإدخال الدورات المختلفة.
٣. عالجت العمالة الوافدة حالة القصور في العمالة العراقية التي تعاني من ضعف الخبرات والمهارات وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في مجال الأعمال.
٤. انخفاض أجور العمالة الوافدة شجعت أصحاب المحلات والفنادق ومحطات تعبئة الوقود على استقدامهم للعمل بدلاً من العمالة الوطنية.
٥. عدم التزام العامل المحلي (العراقي) في عمله وإثارته للمشاكل مع أرباب العمل (بحسب رأيهم) أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية التي تتميز بانضباطها والتزاماتها بالعمل وبأوقاته.

المطلب الرابع: تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل:

يعد موضوع العمالة الوافدة وتأثيراتها على سوق العمل في العديد من دول العالم ومنها العراق من المواضيع التي حظيت باهتمام الجهات (الرسمية والشعبية) في تلك الدول، واقيمت من أجلها العديد من المؤتمرات والندوات وقدمت العديد من البحوث والتقارير بهذا الشأن، وقد توصلت في نهاية الأمر إلى نتائج ملموسة مفادها بأن للعمالة الوافدة تأثيراتها السلبية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية) على دولها. فعلى سبيل المثال أثبتت تجارب دول الخليج (الست) مع العمالة الأجنبية الوافدة التي تقدر بالملايين حقيقة تأثيرات العمالة وتداعياتها على اقتصاداتها المختلفة لاسيما بالنسبة لسوق العمل ودورها في ارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن خفضها لأجور العمالة المحلية واستنزافها لمبالغ مالية كبيرة تقدر بملايين الدولارات من جراء التحويلات المالية التي تقوم بتحويلها سنوياً إلى بلدانها مما أثر وبشكل واضح على موازين مدفوعات اقتصادات البعض منها بل وترك أثراً سلبياً عليها (العامري، 2018: 5)، والجدول (2) يوضح أعداد سكان دول الخليج العربي (الست) ونسبة العمالة الأجنبية الوافدة إلى مجموع السكان في تلك الدول بحسب بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام (2015)، فضلاً عن حجم التحويلات المالية التي تقوم بتحويلها تلك العمالة إلى بلدانها سنوياً والتي تقدر بأكثر من (80) مليار دولار سنوياً لعام (2016)، بينما قدرتها مصادر أخرى بحدود (100) مليار دولار وهذه المبالغ بكل تأكيد سيكون لها أثر واضح على موازين مدفوعات تلك الدول (الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2017: 2).

الجدول (2) عدد سكان دول الخليج وحجم العمالة الوافدة فيها ونسبتها إلى مجموع السكان والمبالغ التي يتم تحويلها

ت	اسم البلد	عدد السكان (مليون نسمة)	حجم العمالة الوافدة إلى حجم السكان (مليون)	نسبتها إلى مجموع السكان	المبالغ المحولة (مليار)
1	البحرين	1.455	0.6	% 41	1.5
2	قطر	3.33	1.1	% 47	8
3	الكويت	4.40	1.5	% 34	12
4	سلطنة عمان	3.32	1.1	% 47	8
5	السعودية	9	2.56	% 30	35
6	الامارات	6.44	4	% 62	16

المصدر: جاسم حسين، (2018)، العمالة الوافدة في دول الخليج وإقامتها المستقبلية، متاح على الرابط: www.aljazera.net.(2017).

وأما ما يتعلق بالعراق وتأثيرات العمالة الأجنبية الوافدة على سوق العمل فيه، فقد أثارت سرعة تدفق تلك العمالة، لاسيما من دول شرق آسيا (كالهند، وبنغلاديش، وباكستان وغيرها)، وبأعداد قد تكون قليلة إذا ما تم مقارنتها بأعداد العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي مخاوف الجهات المعنية والشعب العراقي كنقابة العمال بعدِّها الممثل الشرعي لعمال العراق، فضلاً عن مخاوف الأجهزة الأمنية وغيرها.

الجدول (3) أعمار العمال الوافدين إلى العراق ونسبتهم

ت	أعمار العمالة الوافدة	نسبتهم من مجموع العاملين
1	العمال تحت سن (18) سنة	%1
2	العمال تحت سن (19-28) سنة	%51
3	العمال تحت سن (29-38) سنة	%31

ت	أعمار العمالة الوافدة	نسبتهم من مجموع العاملين
4	العمال تحت سن (39-48) سنة	%13
5	العمال تحت سن (49-51) سنة	%3
6	العمال تحت سن (58) سنة	%1
	المجموع الكلي	%100

Source: Sanger Salih Yusuf, (2018), Making Aliving Beyond The Borders: Foreigu Workers Living Conditions in the Kurdistion Region.

لأن هذه الأعداد من اليد العاملة لم تكن مألوفة سابقاً بالنسبة للعراق الذي تتواجد على أرضه اليوم العشرات من الأيدي العاملة الوافدة على الرغم من أن العراق كان قد استقبل الآلاف من الأيدي العاملة العربية في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أكدت العديد من المصادر والتقارير بأن العمالة الوافدة البالغ عددها بحدود (200) ألف عامل وعاملة قد زادت من نسبة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ سنوات لأنها زاحمت ونافست العمالة المحلية على ما هو معروض من فرص عمل وهي بطبيعة الحال قليلة إذا ما قورنت بالطلب المتزايد من قبل العاملين الباحثين عن العمل، إذ بلغت نسبة البطالة في صفوف العاملين العراقيين بحدود (30%) لعام (2016)، من مجموع العاملين العراقيين البالغ عددهم بحدود (1.5) مليون عامل بحسب تقديرات الجهات المختصة والمعنية، وإذا قارنا العاملون الوافدون والبالغ عددهم (200) ألف عامل كما ذكرنا إلى مجموع سكان العراق البالغ عددهم (38) نسمة نلاحظ إن العمالة الوافدة تشكل ما نسبته (0.05%) من مجموع سكان العراق ويقوم هؤلاء العاملون بتحويل ما مقداره (4.5) مليار دولار سنوياً إلى بلدانهم. أي: بمتوسط مقداره (200) دولار شهرياً (عبدالرضا، 2018: 6) لكل عامل وافد إذا علمنا أن الأجر الشهري التي يتقاضاها العامل الوافد هي بحدود (400-450) ألف دينار عراقي شهرياً بالنسبة للرجال، و(300-350) ألف دينار بالنسبة للنساء مع توافر سكن واطعام مجاني في أغلب الأماكن التي يعملون فيها (الصباح، 2015: 5) وهذه المبالغ التي يحصلون عليها بكل تأكيد سوف تؤثر على وضع ميزان المدفوعات العراقي الذي يعاني بالأصل من عجز منذ سنوات، الجدول (4) يبين المبالغ التي يتقاضاها العاملون الأجانب ونسبتها.

الجدول (4) حجم المبالغ التي يتقاضاها العاملون الأجانب ونسبتها

ت	المبالغ التي يتقاضاها المعاملون شهرياً	نسبتها
1	400–100	%34
2	700–401	%49
3	1000–701	%14
4	أكثر من 1000	%3
	المجموع الكلي	%100

Source: Kelfym, Qadrandathars, (2016)

إذن يمكننا القول إن للعاملة الوافدة تأثيراً واضحاً على سوق العمل العراقي لأنها استحوذت على ما هو متوافر فيه من فرص عمل التي ساهمت في زيادة نسبة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

الحلول المقترحة لمشكلة العاملة الوافدة:

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ سنوات للعديد من المشكلات التي قد تكون متأصلة بتاريخ هذا الاقتصاد وإن الحلول التي تقدمها الجهات المعنية بين مدة وأخرى غير مجدية لأنها حلول ترقيعية لا تعالج المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي المترهل بسبب الضبابية وعدم الوضوح في تطبيق النظام المتبع هل هو اقتصاد السوق أم اشتراكي (مركزي) أم مختلط. ناهيك عن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعاته الأساسية (الصناعي والزراعي)، وعليه فإذا أراد المعنيين تصحيح مسار الاقتصاد العراقي وايجاد الحلول المناسبة له لابد من تحسين واقعه الحالي على أن تتضمن تلك الحلول إعادة هيكلية القطاعات الاقتصادية الرئيسية حتى تتمكن من إعادة التوازن والاستقرار له وأن يعملا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يعملا أيضاً على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة التي لا يستطيع حتى القطاع النفطي، وهو أكبر القطاعات من استيعابها، على الرغم من أنه يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي البالغ أكثر من (50%) غير إنه لا يستوعب سوى (1%) من اليد العاملة التي تشهد تزايداً ملحوظاً خاصة بعد عام (2003)، وهو العام الذي شهد انفتاح العراق وبشكل واضح على العالم الخارجي مما جذب أنظار العمالة الأجنبية الوافدة باحثة عن فرصة للعمل لاسيما بعد تحرر اقتصاده وانفتاحه على العالم الخارجي في تعاملاته الدولية طبقاً لتوجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات واليد العاملة عبر الحدود الدولية، غير إن توافد هذه الأعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية صوب العراق بحكم امتلاكه ثروة نفطية كبيرة زادت من معاناة العمال العراقيين وسوق العمل العراقي الذي يعاني في الأصل من ارتفاع ظاهرة البطالة بين صفوف أبناءه لاسيما من طبقة الباب من حملة الشهادات الجامعية لتحدث تأثيراً سلبياً على واقع الاقتصاد العراقي والذي أكدته فرضية البحث التي تطابقت مع الواقع.

وندرج في أدناه أهم الحلول المتعلقة لمشكلة العاملة الوافدة للعراق والمقترحة من قبل الباحث وكما يأتي:

١. تقليص إعداد العاملة الوافدة للعراق ووضع شروطاً تتعلق بنوعية الأعداد المسموح لها الدخول للعراق.
٢. إن تقليص العاملة الوافدة يقلص من حجم الأموال المحولة للخارج والتي تقدر بملايين الدولارات.
٣. تصنيف العاملة الوافدة للعراق بين العمالة الماهرة وغير الماهرة وذلك من أجل تحديد الحاجة إلى تلك العمالة.
٤. حث أصحاب المحلات والفنادق والمولات ومحطات تعبئة الوقود إلى إعادة النظر في مواقفهم اتجاه العمالة الوطنية.
٥. إن تقوم الحكومة العراقية بوضع خطة استراتيجية من أجل الحد من تدفق العاملة الوافدة والسعي الجاد من أجل إحلال وتوظيف العمالة العراقية التي تعاني من البطالة محل العاملة الوافدة.
٦. وضع شروط خاصة تتعلق باستقدام العاملة الوافدة إلى البلد كأن يكون تحديد أجورهم اليومية وأماكن عملهم ونوعيتهم.
٧. تحديد مدة زمنية معينة لإقامة العمال الوافدين في العراق غير قابلة للتجديد.
٨. إعطاء أهمية خاصة للعامل العراقي يضاهي بها العاملة الوافدة من حيث الراتب أو الأجور والمزايا الأخرى.

٩. إقامة العديد من المشاريع التنموية القادرة على استيعاب أعداد العمالة العراقية من أجل تقليص نسبة البطالة المنتشرة بين صفوفهم.
١٠. حث القطاع الخاص على الاستعانة بالعمالة العراقية بدلاً من العاملة الأجنبية الوافدة من خلال وضع نظام الحوافز التي تعطى للعمالة الأجنبية.
١١. إعادة النظر بالأنظمة والتعليمات الخاصة باستقدام العاملة الأجنبية الوافدة ووضع شروط تحد من استقدامهم وإقامتهم.
١٢. فرض رسوم معينة على المبالغ التي يتم تحويلها من قبل العاملة الوافدة إلى بلدانهم المختلفة.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها ما يأتي:

١. انخفاض أجور العاملة الوافدة أدى إلى انتشارها وتفضيلها في العراق من قبل أصحاب المهن والأعمال.
٢. ضعف مهارة العامل العراقي مقارنة بالعمال الأجنبي الوافد.
٣. عدم إخلاص العامل العراقي في الأعمال التي يقوم بها ومطالبته بأجور عالية وعلى العكس من العاملة الوافدة.
٤. سببت العاملة الوافدة في ارتفاع نسبة البطالة في صفوف العاملين العراقيين خاصة في صفوف الشباب من حملة الشهادات الجامعية.
٥. ارتفاع حجم التحويلات المالية التي تقوم العاملة الوافدة بتحويلها إلى بلدانها المختلفة مما أثر على وضع ميزان المدفوعات العراقي.
٦. تبين بأن للعمالة الوافدة آثاراً سلبية وأخرى ايجابية على وضع الاقتصاد وسوق العمل بالذات.
٧. تبين من خلال البحث بأن للعمالة آثاراً سلبية على برامج معالجة مشكلة البطالة في العراق وهو ما يتطابق مع فرضية البحث ورأي الباحث في هذا الشأن.

التوصيات:

١. تشريع وسن قانون يلزم الشركات الخاصة باستقدام العاملة الوافدة بضرورة حصولها على الموافقات المسبقة بهذا الاستقدام.
٢. الاختصار على العاملة الوافدة الماهرة وبحسب الاحتياج ووفق ما يثبت ذلك.
٣. حث العاملة العراقية على الالتحاق بالمهن والأعمال اليدوية وغيرها.
٤. إقامة دورات تطويرية للعمالة العراقية من أجل كسب الخبرة في المجالات والتخصصات تتطلب هكذا أعمال خاصة في مجال الطب.
٥. حث وسائل الإعلام المختلفة بإعداد برامج تتعلق بموضوع استقدام العاملة الأجنبية الوافدة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي.
٦. تشريع قانون جديد يتعلق بسوق العمل العراقي يضمن للعامل العراقي جميع حقوقه.
٧. إعادة فتح وتشغيل وتأهيل المصانع والمنشآت والشركات والمعامل التي توقفت عن العمل بعد عام (2003).
٨. تقديم المنح والمساعدات والقروض للعاطلين عن العمل وغيرهم لغرض فتح وإقامة مشاريع وورش صغيرة ومتوسطة.
٩. إقامة المشاريع التي تستقطب أعداد كثيرة من الأيدي العاملة كمشروع سكك الحديد وغيرها.

١٠. فرض إجراءات صارمة على العاملة الوافدة والتي تحد دون استقدامهم للعمل داخل العراق إلا بموافقات أصولية.
١١. ايجاد تشريعات تضمن حق العمالة المتساوية بين العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية.
١٢. وضع استراتيجية تضمن إحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية وفقاً لرؤية استراتيجية مدروسة.

المصادر:

المصادر العربية:

١. أبو خزام، إمحمد محمد، (2018)، تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الاتحاد المغازي (2005–2015) ، دار المعز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص25.
٢. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، (2015)، تقرير الهجرة الدولية لعام (2015)، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة.
٣. الزبيدي، منار، (2019)، العمالة الأجنبية في العراق حاضراً وماضياً، متاح على الرابط: www.indepndentarabia.com .
٤. السراختة، جمال حسن أحمد عيسى، (2000)، مشكلة البطالة وعلاجها، دار اليمامة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
٥. سلمان، أحمد عمار، (2019)، أزمة العمالة الأجنبية: الخيرة تتفوق على نظر المجتمع وواقع التعليم، متاح على الرابط: ultrairaq.ultrasawt.com.
٦. شخاترة، حسين، البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر العامة، الأردن.
٧. الصباح، بسمة رحمن عودة، (2015)، العاملة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، بحث متاح على الرابط: https://www.researchgate.net.
٨. طاقة، محمد وعجلان، حسين، (2008)، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات.
٩. العامري، صالح أحمد سالم، (2018)، آثار العمالة الأجنبية، المؤتمر الوطني العراقي، بحث متاح على الرابط الالكتروني: www.almutmar.com/indx.
١٠. عبدالرضا، نبيل جعفر، (2018)، العمالة الأجنبية في العراق، الحوار المتمدن، موبايل.
١١. عبدالقادر، أشرف عبدالعزيز، (2011)، مشكلة العاملة الوافدة في دول الخليج، المخاطر والعلاج محلية آراء حول الخليج والسعودية، Info@araa.sq.
١٢. العيثم، أحمد، (2008)، أثر العاملة الوافدة على اقتصاديات دول الخليج، متاح على الرابط: Al.jazirahnewspapertuesday.p.2.
١٣. غيثم، أحمد فاروق، (2014)، تحويلات المهاجرين وأثرها على التنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الحجرة الدولية، جامعة الدول العربية.
١٤. محمد، غربي، (2018)، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكرة، العدد (10).

المصادر الأجنبية:

15. Basma Alsabbah, (2015), https://www.researchgate.net.
16. Iom Iraq, (2020), provides cash assistance to migrant.
17. Iom, relief web.int//workers affected by covid, (2020).
18. Sanger Salih Yusuf, (2018), Making Aliving Beyond The Borders: Foreigu Workers Living Conditions in The Kurdistion Region.
19. the condititon of workers Rights and freedom of laber union in kurdistion region and Iraq,www.iraqicivilsociety.org(2018) .